مدى التزام المصارف الخاصة بآليات تشكيل لجان التدقيق على وفق قانون الشركات وميثاق البنك المركزي العراقي

د. ندى كاكي بيرة

قسم المحاسبة/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص

هدف البحث إلى التعُّرف على مفهوم ومهام وصلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق، وكذلك بيان أهمية تشكيل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة، وقد سعى البحث في جانبه التطبيقي إلى تصميم استمارة استبانة ضمت (٦٣) استمارة استبيان وتم استرجاعها بالكامل على قطاعات مختلفة وذات صلة بعمل لجان التدقيق، وقد توصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات كان اهمها: إن من المهام المهمة للجان التدقيق هو دورها في ضمان جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة، والذي بدوره ينعكس على عملية ضبط الأداء المالي والإداري في المصارف، وقد اوضح تحليل النتائج لقسم التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف التجارية الخاصة ان نصف هذه المتغيرات كانت المتوسطات المرجحة اقل من (٣) اي انها غير ايجابية.، وقد توصَّل البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ، ضرورة تشكيل لجنة التدقيق على وفق ما جاء في المعايير الدولية ذات العلاقة والبورصات (أسواق المال) والمنظمات المهنية الدولية، فضلاً عن تعليمات البنك المركزي العراقي. وضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى إدارات المصارف التجارية الخاصة بإظهار دور لجان التدقيق.

الكلمات المفتاحية / لجان التدقيق / المصارف التجارية/ قانون الشركات

The extent of the commitment of private banks to the mechanisms of forming audit committees in accordance with the Companies Law and the Charter of the Central Bank of Iraq

Abstract

The aim of the research is to identify the concept, functions, powers and responsibilities of the audit committee, as well as to indicate the importance of forming audit committees in private commercial banks. The research reached a set of conclusions, the most important of which were: One of the important tasks of the audit committees is their role in ensuring the quality of financial reports and enhancing confidence in the accounting information provided, which in turn is reflected in the process of controlling financial and administrative performance in banks. Private commercial banks that half of these variables were weighted averages less than (3), meaning that they are

not positive. The research reached a set of recommendations, the most important of which was the need to form an audit committee in accordance with what was stated in the relevant international standards, stock exchanges (financial markets) and organizations International professionalism, as well as the instructions of the Central Bank of Iraq. And the need for concerted efforts of professional organizations and concerned parties to develop awareness among the commercial bank departments in order to show the role of audit committees.

Keywords / audit committees / commercial banks / corporate law

المقدِّمة

لقد كان للأزمات المالية العالمية وانهيار كبرى الشركات الأثر السلبي على اقتصاديات العالم بشكل عام ، وقد كان من أهم الأسباب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والتي كانت غالباً ما تكون ذات صفة عائلية أو محابية لرئيس مجلس الإدارة ولا تتمتع بالاستقلالية الكاملة وذلك سعيا وراء تحسين صوري غير حقيقي في مركزها المالي وذلك عن طريق الافادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند اعداد القوائم المالية فضلا عن التلاعب في التقديرات المحاسبية بما يخدم اهداف الادارة من دون اهداف الوحدة الاقتصادية ، لقد أدى هذا الأمر إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لإصدار قواعد وقوانين وتعليمات لتوجيه ومتابعة الوحدات الاقتصادية، وكان من اهم هذه القوانين قانون (Sarbanes–Oxley Act) الذي تم إصداره في نهاية تموز من عام ٢٠٠٢ والذي نص على انشاء لجنة للتدقيق في الوحدات الاقتصادية ، وأن تصدر إدارة كل وحدة ضمن تقاريرها المالية السنوية تقريراً يسمى بتقرير الرقابة الداخلية تؤكد فيه مسؤوليتها عن فحص وتقويم الرقابة الداخلية والتأكد من فاعليتها، على أن يقوم مراقب الحسابات بالمصادقة على هذا التقرير بعد قيامه بفحص الرقابة الداخلية للوحدة والتأكد من كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك، وبعد إقرار قانون (SOX) فرضت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على الادارات أن تبني تقييمها لنظام الرقابة الداخلية بناءً على إطار مرجعي معترف به، وقد نص قانون المصارف العراقية رقم(٩٤) لسنة (٢٠٠٤) بتشكيل لجنة التدقيق وقانون الشركات

الخاص رقم(٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل الى جانب ميثاق لجنة التدقيق المحدث الصادر من البنك المركزي العراقي في كانون الثاني / ٢٠٢١.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمُر بمرحلة انتقالية ،سواء كانت سياسية، مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، أو الاقتصادية، مثل التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تحد كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر الداهم، فعلى الرغم من قانون المصارف العراقي وقانون الشركات الخاص رقم(٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل الذي يفرض على المصارف تشكيل لجنة تدقيق تابعة إلى مجلس الإدارة لكون المصارف التجارية الخاصة تعّد شركات مساهمة، إلا أن هناك عدم جدية من قبل بعض المصارف التجارية الخاصة في مراعاة الالتزام بخصائص تشكيل لجان للتدقيق ، وكذلك شروط الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية، والذي ترتَّب عليه ضعف في الضبط الإداري والمالي وهذا بدوره أدى إلى تراجع أداء تلك المصارف وفقدان ثقة الجمهور. ومن هنا فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات الآتية:

١. ما مقدار التزام المصارف التجارية الخاصة العراقية بتشكيل لجان للتدقيق على وفق المادة ١١٧ من قانون الشركات وميثاق لجنة التدقيق المحدث كانون الثاني/٢٠٢١ الصادر من البنك المركزي العراقي ؟
٢. ما مقدار فاعلية متطلبات التدقيق المتبع في المصارف التجارية الخاصة في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي ؟

٣. ماهي ابعاد التحديات والعقبات التي تواجه عمل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة؟

٤. ما هو تأثير لجان التدقيق في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي في المصارف التجارية الخاصة؟

ثانيا: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية لجان التدقيق، إذ إنَّ حاجة أصحاب المصالح إلى المعلومات الموثوقة تمكنهم من الاطلاع على سلامة قراراتهم السابقة، وترشدهم في تصويب القرارات الجديدة التي تضمن مصالحهم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق لجان تدقيق تعمل بكفاءة وفاعلية تساهم في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي، وكذلك تتمثل أهمية البحث كونه يسلط الضوء على أحد أوجه القصور التي تحكم المصارف التجارية الخاصة، وذلك عن طريق عدم اشتراط وضع لجان للتدقيق في المصارف التجارية كأحد معايير الإفصاح لتلك المصارف، أن حداثة العمل للمصارف التجارية الخاصة واتساع عملها وفروعها في العراق يتطلَّب المزيد من العناية بتطوير عمل تلك المصارف ومحاولة معالجة أوجه القصور وذلك لأهميتها للاقتصاد الوطني .

ثالثا: أهداف البحث

يسعى البحث لأهداف عدة ويمكن بيانها بحسب الآتي:

١. التعرف على مفهوم ومهام وصلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق.

٢. بيان أهمية تشكيل لجان التدقيق لضبط الأداء الإداري والمالي في المصارف التجارية الخاصة.

٣. دراسة وتحليل مدى التزام المصارف التجارية الخاصة في تشكيل لجان التدقيق.

رابعا: فرضيات البحث

يستند البحث الى الفرضيات الآتية :

١. **الفرضية الاولى:** عدم مراعاة تشكيل لجان التدقيق لمعايير العمل في المصارف التجارية الخاصة وعلى وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.
٢. **الفرضية الثانية:** لا يعمل نظام التدقيق المتبع في المصارف التجارية الخاصة بكفاءة وفاعلية في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي.
٣. **الفرضية الثالثة:** تواجه عمل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة العديد من التحديات والعقبات بسبب ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات.
٤. **الفرضية الرابعة:** تشكيل لجان التدقيق على وفق المعايير السليمة يؤثر على عملية ضبط الأداء الإداري والمالي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولا: مفهوم لجان التدقيق

تعد لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي نالت العناية للعديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول ، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بآليات تشكيلها نظراً للدور الذى تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم ولاصحاب المصالح والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية التدقيق ، الأمر الذى حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها. (Grant, 2017: 53)

إن الأساس الذي تم البناء عليه لعملية تشكيل لجان التدقيق هو لغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المدقق الداخلي، وحماية حيادية المدقق الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام

الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة وفاعلية العملية التدقيقية في الوحدة الاقتصادية. (Wild, 2009: 22)

وعرفت لجان التدقيق بأنها " لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من المديرين غير التنفيذين، تقوم بتدقيق القوائم المالية، والتحقق من مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية ومعرفة نتائج مخرجات التدقيق، والتي يقوم بها المدقق الداخلي والمدقق القانوني، وإعطاء التوصيات التي تتعلق بترشيح وتحديد المدقق الخارجي". (knapp, 2001: 67)

وعرفت على أنها "هم عدد من الاشخاص يتم اختيارهم من أعضاء مجلس الإدارة تكون مسؤوليتهم المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة"، ويجب أن يتراوح أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء حسب قانون هيئة الأوراق المالية في نيويورك والمطبق في الأول من آب عام ٢٠٠٢". (Arens, et.al, 2013: 234)

في حين عرفت بأنها "لجنة فرعية من إحدى لجان مجلس الإدارة لا تمتلك سلطة اتخاذ القرارات، إذ يتمحور عملها بإخراج توصيات ويقتصر دورها كلجنة استشارية دون أن يكون لها الحق بأن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين رغم أنها تقوم بأنشطة وأفعال رقابية" . (Spira, 2015: 182)

وترى الباحثة بأن لجنة التدقيق تُعد أداة مفيدة في مراقبة وتنفيذ وإدارة نشاط الوحدة الاقتصادية ، وتحكم استقلالية اداء المدققين الداخليين في البنوك وتؤمن فعالية انظمة الرقابة الداخلية للمصرف والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية ، كما إنها أداة رقابية بيد المساهمين على الإدارة.

ثانيا: أهداف لجان التدقيق

إن المتتبع لمفهوم لجان التدقيق يجد من الصعوبة تحديد أهداف محددة لتلك اللجان، حيث تختلف أهداف الوحدة الاقتصادية، كذلك من بيئة لأخرى فضلاً عن الجهات التي تعمل على اختيار اعضائها، والأغراض التي تشكل من أجلها ، ماهية المعايير التي يتم تبنيها عند اختيار الأعضاء، ولكن يبقى الهدف الرئيس للجان التدقيق

هو دعم فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي، ونزاهة البيانات المالية، فضلاً عن تعزيز الضبط الإداري والمالي ، والذي ينعكس على زيادة فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة، وحماية مصالح أصحاب المصلحة والمستثمرين لكونهم يعتمدون على البيانات المالية ، وقد أوضحت الهيأة الدولية لتداول الأوراق المالية (SEC) أن لجان التدقيق من شأنها أن توفر أكبر حماية ممكنة للمستثمرين والذين يتخذون قراراتهم الاستثمارية على وفق القوائم المالية ، وكذلك بينت الهيأة أن لجان التدقيق تقوم بدور مهم في التصدي لحالات التلاعب والغش والانحرافات غير القانونية ، وعلى وفق ما سبق يمكن بيان أهم الأهداف للجان التدقيق بحسب الآتي: (اسماعيل، ٢٠١٤: ٦٥) Cohen et.,al (,2014: 26)

١- مساعدة حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وذلك عن طريق الحفاظ على الأصول في الوحدات الاقتصادية وتعظيم ربحيتها

٢- زيادة جودة التقارير المالية بالوحدة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور في القوائم المالية المنشورة.

٣- العمل على استقلالية المدقق.

ثالثا: العوامل المؤثرة في فاعلية لجان التدقيق

هناك مجموعة من المعوقات لابد من وضعها في الاعتبار عند تطبيق فكرة لجان التدقيق، وذلك حتى يمكن التغلب على هذه المعوقات، وتحويلها إلى نقاط قوة، إذ أن فعالية التدقيق ستضعف إذا تصرفت اللجنة وكأنها عائق أو حاجز بين المدقق الخارجي والمديرين التنفيذيين في الوحدة الاقتصادية وأيضاً إذا ساهمت لجنة التدقيق في تنازل مجلس الإدارة عن حقه في تدقيق القوائم المالية، وتحويل كافة المسؤوليات إلى لجنة التدقيق، كما أن تحميل أعضاء لجنة التدقيق أعباء كبيرة وزيادة المسؤوليات، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية مثل تشتيت جهود وطاقات أعضاء اللجنة في مختلف الاتجاهات، مما يشغلهم ويقلل من فاعليتهم، ولذا فإن الممارسة الجيدة للجنة التدقيق تقتضي، ألا ترهق نفسها بالكثير من المسؤوليات، وأن يتم التركيز على النقاط

المهمة، إذ أن اللجنة الجيدة لا تدفن نفسها في كم هائل من التقارير والتفاصيل المطولة (Kohler, 2015: 50).

رابعا: أهمية لجان التدقيق

تتمثل أهمية لجان التدقيق في المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل : مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

وبسبب التطور المتزايد والمستمر في العمليات المالية للوحدات الاقتصادية، أصبحت الحاجة ملحة لمجالس الإدارة أن تمارس مهمتها الرقابية والإشرافية بكل كفاءة وفاعلية على كافة الاعمال التي تمارس في الوحدة الاقتصادية وبما يعزز آليات الضبط الإداري والمالي، ويضمن التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية للشركة، وينوب مجلس الإدارة عن المستثمرين في مساءلة المديرين التنفيذيين ومحاسبتهم عن أدائهم، وحتى تتمكن مجالس الإدارة من ممارسة دورها الرقابي والإشرافي يتطلب أن تكون على درجة عالية من الاستقلالية، وذلك عن طريق وجود عدد من الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس. (سليمان، , ٢٠١٦ :١٤٤-١٤٨)

خامسا: القوانين والتشريعات الخاصة بلجان التدقيق في المصارف

ان الرقابة الفاعلة في المصارف التجارية تأخذ قوتها من التشريعات القانونية، ولقد تم تشريع لجان التدقيق ضمن القوانين المصرفية في العراق لسنة ٢٠٠٤ ، حيث تضمن قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ، في مادته الرابعة والعشرين، الزام كافة المصارف على تشكيل لجنة مراجعة تكون تابعة لمجلس الإدارة، وقد حدد القانون واجبات هذه اللجان، كما حدد بشكل مختصر الشروط الواجب توفرها في لجنة المراجعة وأعضاء هذه اللجنة . (قانون المصارف العراقي، ٢٠٠٤).

كما اصدر البنك المركزي العراقي التعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ ، تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ (جريدة الوقائع العراقية ، ٢٠١١)

وتضمن في مادته الخامسة والستين، الفقرة ثالثًا أ، تحديد مهام لجنة المراجعة، وكما يلي: (الحسيني والدوري، ٢٠١٤: ٢٥)

1 – مراجعة الاجراءات المحاسبية والتوصية بالموافقة عليها ومراجعة وضبط ومتابعة خطة التدقيق السنوية في المصرف.

2 – مراجعة الكشوفات المالية المدققة وتقرير مدقق الحسابات عنها، وتقديم تقرير في شأنها إلى مجلس الإدارة مع ملاحظاتها وتوصيتها قبل اقرارها .

3 – متابعة تقرير قسم التدقيق الداخلي في المصرف ودراستها ووضع التوصيات في شأنها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين اداء المصرف بعد اقرارها

4 – متابعة تقرير مراقب الامتثال والالتزام بالقوانين والتعليمات التي تصدر عن الجهات الإشرافية والرقابية المختصة المتعلقة بعمل المصرف وتقديم التقارير والتوصيات بالإجراءات الواجب اتخاذها .

5 – مراجعة عمليات المصرف المختلفة على اساس الخطط المقرة منه، أو حسب طلب مجلس الإدارة أو طلب المساهمين الذين يمتلكون (١٠ %) عشرة من المائة واكثر من حقوق التصويت أو وفق النظام الاساسي للمصرف.

6 – تقديم تقرير مع التوصيات اللازمة عن اي امور يطلبها مجلس الإدارة .

7 – تقديم تقرير سنوي في الاقل إلى الهيئة العامة للمصرف حول نشاطاتها وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين النتائج وتطوير عمل المصرف .

8 – العمل على تأمين نظام معلومات متكامل، يسهل تدفق المعلومات بشكل دائم وفي الوقت المناسب حسب المستويات الادارية من اجل متابعة سير العمل في المصرف وتحديد المخاطر التي يتعرض لها .

9 – الموافقة على قيام دورات تدريبية لموظفي المصرف من اجل حسن تنفيذ نظام الضبط الداخلي وتطبيق سياسات واستراتيجيات المصرف لتحقيق الاهداف المقررة.

وعلى ضوء ما سبق تُعد لجنة التدقيق أداة مفيدة في مراقبة وتنفيذ وإدارة نشاط الوحدة الاقتصادية ، كما إنها أداة رقابية بيد المساهمين على الإدارة، وعلى آليات الضبط الإداري والمالي في المصرف ، ولا يمكن تحقيق الغاية من تشكيل لجان التدقيق إلا من خلال الالتزام الكامل بمعايير تشكيل تلك اللجان والتعليمات والقوانين النافذة ، وكذلك العمل على أن تتمتع تلك اللجان بكافة الصلاحيات التي أقرت على وفق تعليمات البنك المركزي وقانون الشركات العراقية، وعليه سيتم في المبحث القادم تناول موضوع ضبط الأداء الإداري والمالي ليتسنى لنا بعد ذلك التعرف على دور لجان التدقيق في عملية ضبط الأداء في المصارف.

المبحث الثالث: الطريقة التحليلية المستخدمة وتحليل إجابات أفراد عينة البحث

أولا: وصف عينة البحث ومبررات اختيارها

يكتسب القطاع المصرفي الذي تجري فيه الدراسة أهمية كبيرة كونه يعّد من القطاعات المهمة والتي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني والنهوض بواقع العمل المصرفي في العراق ككل، وأن لجان التدقيق لها دور مهم في عمليات ضبط الأداء المالي والإداري في المصارف التجارية، وذلك كي تتضح فيه أبعاد الدراسة وأهدافها عن طريق عينة تعكس الواقع الفعلي للجان التدقيق، ومن الجدير بالذكر إن الباحثة قامت بتوزيع (٦٣) استمارة استبيان وتم استرجاعها بالكامل , وقامت الباحثة بزيارة الأفراد المبحوثين في مواقع عملهم الأمر الذي تطلب كثيراً من الوقت والجهد وبخاصة بعد أن اعتمدت الباحثة أسلوب المقابلات الشخصية مع أغلب المبحوثين لتوضيح فقرات الاستمارة، ويوضح الجدول (١) تفاصيل توزيع الاستمارات .

الجدول (١)

توزيع استمارات الاستبانة على الأفراد المبحوثين في الوحدات عينة الدراسة

ت	اسم الوحدة الاقتصادية	مجتمع العينة	عدد الاستمارات المستلمة	%
١	البنك المركزي العراقي / لجنة الامتثال	١١	١١	17.46

٢	سوق العراق للأوراق المالية	٧	٧	11.12
٣	المصارف التجارية الخاصة وعددها ٤	٣٠	٣٠	47.62
٤	مكاتب مراقبي الحسابات	١٥	١٥	23.80
المجموع		**63**	**63**	**100**

بواسطة الجدول السابق يتضح أهمية اختيار المصارف كعينة للدراسة وذلك للمسوغات الآتية:

١. الدور الكبير للقطاعات التي تمثله هذه الوحدات كونها معنية بعمل لجان التدقيق.
٢. العناية الكبيرة من قبل المؤسسات الرقابية العراقية بهذه القطاعات كونها تؤثر في عملية ضبط الأداء المالي والإداري .
٣. دور هذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق عملها الرقابي ومتابعة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة.
٤. تقديم المساعدة من لدن الملاكات المحاسبية والرقابية والادارية عن طريق تزويد الباحثة بالبيانات الضرورية اللازمة لإجراء الدراسة .

ثانيا: الأساليب والأدوات المستعملة في القياس والتحليل

تم استخدام برنامج (SPSS Amos) لتحليل البيانات وللرسوم البيانية استخدم (Excel) لغرض توضيح البيانات الواردة في اجابة المبحوثين وحسب المحاور. وقد استخدمت الاساليب والادوات في القياس والتحليل وهي:

١- الأنحراف المعياري (S)

وهو الجذر التربيعي للتباين, ويقاس من العلاقة الآتية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum x_i^2 - \frac{(\sum x_i)^2}{n}}{n-1}} \quad (1)$$

b - **مقياس ليكرت $(Likert)$ الخماسي**

مقياس ليكرت هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات ومستخدم في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت. يستعمل في الاستبيانات ولاسيما في مجال الإحصاءات, ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما. الجدول الآتي الذي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية (علما بامكان الباحث اخذ أية تفسيرات حسب نوع الحالة المدروسة).

جدول (٢): طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية

قيمة الوسط الحسابي	التفسير
١.٨٠	لا اتفق تماما
١.٨١ – ٢.٦٠	لا اتفق
٢.٦١ – ٣.٤٠	اتفق الى حد ما
٣.٤١ – ٤.٢٠	اتفق
٤.٢١ – ٥.٠٠	اتفق تماما

٢- اختبار كرونباخ الفا ($Cronbach's\ Alpha$)

تعد المصداقية والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج. وترتبط المصداقية والثبات بالأدوات المستخدمة في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من تلك الأدوات.

لغرض التحقق من صدق مقاييس الدراسة وثباتها من جهة ثانية، فقد استخدمت الباحثة لهذا الغرض معامل (ارتباط ألفا r) الذي يسمى أحياناً بمعامل (ألفا كرونباخ – $Cronbach\ Alfa$)، الذي يكتب بالشكل الآتي:

$$r = \left(\frac{k}{k-1}\right)\left[1 - \frac{\sum_{i=1}^{k} S_i^2}{S_T^2}\right] \quad (2)$$

إذ أن:

r: معامل أرتباط ألفا (ألفا كرونباخ)

k: عدد فقرات المقياس

$\sum_{i=1}^{k} S_i^2$: مجموع تباينات فقرات المقياس

S_T^2: التباين الكلي

٣- معامل الاختلاف (التشتت) (C.V)

Coefficient of Variation

مقياس معامل الاختلاف هو احد مقاييس التشتت النسبية المهمة والذي يتصف بان نتيجته تكون خالية او مجردة من وحدة القياس وهذا مما يتيح اجراء المقارنة سواء كانت المجموعات متشابهة او مختلفة بوحدات القياس.ان صيغة حساب معامل الاختلاف هي :

$$C.V = \frac{S}{\bar{x}} \times 100\% \quad (4)$$

حيث ان: S تمثل الانحراف المعياري و $\bar{x}$ هي الوسط الحسابي لقيم المجموعة .

٤- اختبار التوزيع الطبيعي

يُعد التوزيع الطبيعي ذو أهمية كبيرة للتعرف على طبيعة البيانات، ويساعد في اتخاذ القرار لتحديد نوع التحليل الإحصائي المناسب, ومن نتائج جداول معنوية البيانات والاشكال البيانية لاختبار التوزيع الطبيعي باستعمال برنامج (SPSS Amos).

ان الهدف من هذا الاختبار هو تحديد توزيع البيانات، فضلاً عن تحديد فيما اذا كانت الاختبارات التي ستستخدم هي الاختبارات المعلمية (Parametric)، أو الاختبارات اللامعلمية (Nonparametric) وان تقييم التوزيع الطبيعي يتم عن طريق الطرائق الاحصائية، ولا سيما بواسطة اجراء اختبار (Kurtosis & Skewness) بواسطة برنامج SPSS ، وأن القيمة المعيارية للتأكد من ان البيانات تتوزع توزيعا

طبيعياً هو ان تقع ضمن النطاق المسموح به وهو (١.٩٦±). وبهذا يمكن اجراء اختبار التوزيع الطبيعي على مستويين الأول: مستوى احادي المتغير (أي التوزيع على مستوى كل فقرة)، والثاني: مستوى متعدد المتغيرات (أي التوزيع على مستوى مزيج من اثنين أو أكثر من الفقرات) أي الابعاد أو المتغيرات.

وبعبارة اوضح فإن المتغير الذي يحقق التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات، فإنه بالتأكيد سوف يحقق التوزيع الطبيعي أحادي المتغير، ولكن ليس بالضرورة أن يكون العكس صحيحاً، أي في حالة وجود التوزيع الطبيعي أحادي المتغير للفقرات، فليس هنالك ما يضمن وجود التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات. لذا تم اجراء الاختبار متعدد المتغيرات.

٥- التحليل العاملي Factor Analysis

التحليل العاملي هو احد الاساليب الاحصائية التي تهدف الى تفسير معاملات الارتباط التي لها دلالة احصائية بين المتغيرات, ويعني ذلك تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا الى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها, ويكون على نوعين:

١- **التحليل العاملي الاستكشافي:** ويستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبذلك يستهدف التحليل العاملي اكتشاف تلك العوامل.

٢- **التحليل العاملي التوكيدي:** ويستخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بوجود او عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة وقدرتها في التعبير عن مجموعة البيانات.

ثالثا: تحليل إجابات أفراد عينة البحث (أعضاء لجنة الامتثال في البنك المركزي العراقي) للمحور الثاني

كشفت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف، والوزن النسبي, ودرجة الموافقة لعموم المحور الثاني **(مدى ممارسة لجنة التدقيق لواجباتها ومسؤولياتها وفقا لتعليمات وميثاق البنك المركزي)** وقد بلغ الوسط

الحسابي العام لهذا المحور (٣.٨٢٤٢)، وحصل الانحراف المعياري (٠.٦٩٢٥)، وبلغ معامل الاختلاف (٠.١٨٣)، وكان الوزن النسبي لعموم المحور (٠.٧٤)، بدرجة موفقة (اتفق)، والجدول رقم (٣) يبين ذلك:

جدول (٣): الوسط الحسابي المرجح, الانحراف المعياري, معامل الاختلاف, الاهمية النسبية لمحور مدى ممارسة لجنة التدقيق لواجباتها ومسؤولياتها وفقا لتعليمات وميثاق البنك المركزي.

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_1	تعمل لجنة التدقيق في المصارف الخاصة بشكل مستقل عن جميع اللجان الأخرى، وتقدم توصياتها مباشرة إلى مجلس الإدارة.	٤.٧٢٧٣	0.4671	0.09	0.95	اتفق تماما
X_2	تتمتع لجنة التدقيق بصلاحية إجراء أو تفويض إجراء تحقيقات بأي مسائل تقع ضمن نطاق مسؤولياتها بحسب تعليمات البنك المركزي.	4.2727	0.4671	0.11	0.85	اتفق تماما
X_3	يتم تشكيل اللجان في المصارف الخاصة عن طريق انتخابهم من الهيأة العامة (حملة الأسهم) وترتبط به مباشرة وتتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين .	4.5455	0.8202	0.18	0.91	اتفق تماما
X_4	يمتلك أعضاء لجنة التدقيق في المصارف الخاصة المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية في مجالات الإدارة المالية، والمحاسبة،، القانون أو الاقتصاد.	3.7273	0.6466	0.17	0.76	اتفق
X_5	يمتلك أعضاء لجنة التدقيق المؤهلات					

	المطلوبة ضمن تعليمات البنك المركزي كالأمانة، والاستقامة، فهم مجال العمل، الخبرة العملية ومهارات متنوعة، والمعرفة بمخاطر وضوابط البنك الرقابية.	3.7273	0.4671	0.13	0.76	اتفق
X_6	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالاستقلالية عن طريق عدم إقامة علاقات عائلية مع الإدارة التنفيذية أو الجهات التي تتعاقد معها الجهات التنفيذية.	3.5455	1.0357	0.29	0.71	اتفق
X_7	مدة عضوية لجان التدقيق يتم الالتزام بها على وفق تعليمات البنك المركزي ، وهي سنتين مع إمكانية إعادة التعيين لمدة إضافية، وعند اتمام دورتين لا يتم إعادة تعيينهم لمدة ثلاث سنوات على الأقل.	4.2727	0.7863	0.18	0.85	اتفق تماما
X_8	تتسم لجان التدقيق بالمرونة من أجل الاستجابة للظروف المتغيرة وتتخذ الإجراءات المناسبة لمراقبة البنك مراقبة شاملة من أجل الحفاظ على الممارسات السليمة من ناحية مالية وتشغيلية وأخلاقية.	3.7273	0.6461	0.17	0.76	اتفق
X_9	تمتلك لجان التدقيق القدرة على قراءة وفهم وتقييم القوائم المالية للمصرف والتي من ضمنها الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.	3.8182	0.7508	0.19	0.76	اتفق
X_{10}	تقوم لجنة التدقيق بمعالجة الشكاوى الواردة إلى المصرف وعن طريق الخط الساخن والمتعلقة بالمحاسبة والضوابط الداخلية و	2.7273	0.7863	0.28	0.16	اتفق الى حد ما

	عدم الامتثال ومسائل التدقيق الأخرى.					
X_{11}	تعمل لجنة التدقيق على تقييم إدارة مراقبة الامتثال ومتابعة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة القوانين والأنظمة والضوابط المطبقة على المصرف وترفع تقريرها إلى مجلس الإدارة.	3.0000	0.6325	0.21	0.60	اتفق الى حد ما
X_{12}	الاطلاع على محاضر اجتماعات لجنة التدقيق ومتابعة الإجراءات بشأن التوصيات ذات الصلة بعمل البنك المركزي.	4.0000	0.7746	0.19	0.80	اتفق
X_{13}	الاطلاع على خطة عمل لجنة التدقيق خلال السنة والاجتماعات المنعقدة بهاذ الصدد.	3.8182	0.6030	0.15	0.76	اتفق
X_{14}	مراقبة ومتابعة تقارير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق لجان التدقيق في المصارف.	3.0909	0.8312	0.26	0. 62	اتفق
X_{15}	تقييم التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية من قبل لجنة التدقيق.	4.3636	0.6742	0.15	0.87	اتفق تماما
الوسط الحسابي العام للمحور		**3.8242**	**0.6925**	**0.183**	**0.74**	**اتفق**

عن طريق الجدول السابق فأن المحور الثاني تضمن خمسة عشر متغيرا, وعن طريق استعراض الاوساط الحسابية المرجحة الموضحة في الجدول (٣) اعلاه, ان جميعها كانت اكثر من الوسط الفرضي (٣), عدا المتغير (X_{10}) والذي ينص على

(تقوم لجنة التدقيق بمعالجة الشكاوى الواردة إلى المصرف وعن طريق الخط الساخن والمتعلقة بالمحاسبة والضوابط الداخلية وعدم الامتثال ومسائل التدقيق الأخرى), وان اعلى متغير كان متفقا تماما مع ما ذهب اليه المحور هو (X_1) الذي ينص على (تعمل لجنة التدقيق في المصارف الخاصة بشكل مستقل عن جميع اللجان الأخرى، وتقدم توصياتها مباشرة إلى مجلس الإدارة) بوسط حسابي (4.7273) وبنسبة اتفاق تام (95%) وبمعامل اختلاف (0.09). المتغير الثاني (X_3) والذي ينص على (يتم تشكيل اللجان في المصارف الخاصة عن طريق انتخابهم من الهيأة العامة (حملة الأسهم) وترتبط به مباشرة وتتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين), بنسبة اتفاق (٩١%) ومعامل اختلاف (0.18). المتغير الثالث (X_{15}) ومحتواه (تقييم التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية من قبل لجنة التدقيق). هنالك متغيرين كانت لهما نفس المؤشرات بالاتفاق التام وهما (X_2) و (X_7). وهذه المتغيرات تشكل ثلث متغيرات المحور الثاني. توجد في التحليل ثمان متغيرات متفقة مع ما جاء به الاستبيان. المتغيران المتبقيان هما (X_{10}) و (X_{11}) كانا متفقان الى حد ما وهذا ما اشار اليه وسطهما الحسابي المرجح ونسبة موافقتهما.

رابعا: تحليل إجابات أفراد عينة البحث (سوق العراق للأوراق المالية) للمحور الثالث

كشفت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف، والوزن النسبي, ودرجة الموافقة لعموم المحور الثالث **(دور سوق العراق للأوراق المالية بلجان التدقيق)** وقد بلغ الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٤.٢٨٥٧)، وحصل الانحراف المعياري (٠.٥٨٧٢)، وبلغ معامل الاختلاف (٠.١٣٥)، وكان الوزن النسبي لعموم المحور (٠.٨٥٣)، بدرجة موفقة (متفق تماما)، والجدول رقم (٤) يبين ذلك:

جدول (٤): الوسط الحسابي المرجح, الانحراف المعياري, معامل الاختلاف, الاهمية النسبية للمحور الثالث دور سوق العراق للأوراق المالية بلجان التدقيق.

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_{16}	استناداً لقانون الأسواق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ تقوم هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية بإلزام المصارف الخاصة والمختلطة بتقديم التقارير السنوية مصدقة من قبل لجان التدقيق.	4.8571	0.3779	0.08	0.97	متفق تماما
X_{17}	الأفصاح التام والالتزام بالشفافية ومتابعة ذلك من قبل لجان التدقيق.	4.2857	0.7559	0.17	0.86	متفق تماما
X_{18}	تقوم لجان التدقيق بمتابعة التقارير التي يصدرها المصرف بمدى الالتزام بمتطلبات وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.	4.4286	0.5345	0.12	0.86	متفق تماما
X_{19}	تدقق لجنة التدقيق في المصارف الخاصة وتقوم بتقييم التزام للمصرف بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية وملاحظاتها بشأن صحة الإجراءات.	3.8571	0.6901	0.17	0.77	متفق
X_{20}	تقوم لجان التدقيق في المصارف الخاصة بمراجعة تقارير ولجنة العناية الواجبة في					

	المصرف وتقارير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة منه (٤) مرات في السنة على الأقل.	3.8571	0.3779	0.09	0.77	متفق
X_{21}	تقوم لجنة التدقيق بمراقبة التزام المصرف بنشر بياناته المالية على الموقع الإلكتروني موضحاً فيه تفاصيل عن المالكين وكبار حملة الأسهم ، والإفصاحات المتعلقة بتغير نسب الملكية وسعر السهم في السوق دورياً.	4.4286	0.7868	0.18	0.89	متفق تماما
الوسط الحسابي العام للمحور		**4.2857**	**0.5872**	**0.135**	**0.853**	**متفق تماما**

عند تحليل بيانات الجدول (٤) للمحور الثالث دور سوق العراق للأوراق المالية بلجان التدقيق نجد ان جميع الاوساط الحسابية كانت اعلى من المعدل (٣), وان اربعة منها كانت متفقة تماما مع ما ذهبت اليه اسئلة المحور, اما المتغيران الآخران فكانا متفقان. حصل المتغير الاول (استناداً لقانون الأسواق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ تقوم هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية بإلزام المصارف الخاصة والمختلطة بتقديم التقارير السنوية مصدقة من قبل لجان التدقيق) على الوسط الحسابي المرجح الاعلى بنسبة (٩٧ %), واقل المتغيرات كان (X_{19}) والذي يشير الى (تدقق لجنة التدقيق في المصارف الخاصة وتقوم بتقييم التزام للمصرف بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية وملاحظاتها بشأن صحة الإجراءات), وهو متساو مع المتغير (X_{20}) والذي يوضح (تقوم لجان التدقيق في المصارف الخاصة بمراجعة تقارير ولجنة العناية الواجبة في المصرف وتقارير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة منه (٤) مرات في السنة على الأقل), الا ان المتغير (X_{19}) **هو**

الاقل كون انحرافه المعياري اقل من المتغير الثاني. والذي يوضح **(تدقق لجنة التدقيق في المصارف الخاصة وتقوم بتقييم التزام للمصرف بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتعليمات البنك المركزي والتشريعات وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية وملاحظاتها بشأن صحة الإجراءات)**. مع ذلك كان المتوسط العام للمحور متفق تماما في اجابات العينة المبحوثة على اسئلة المحور.

خامسا: تحليل إجابات أفراد عينة البحث (في قسم التدقيق والرقابة الداخلية) للمحور الرابع

كشفت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي, والانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف، والوزن النسبي, ودرجة الموافقة لعموم المحور الرابع **(مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها المتعلقة بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المصرف)** وقد بلغ الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٠١٠٦٠)، وحصل الانحراف المعياري (١.١٣٦٨)، وبلغ معامل الاختلاف (٠.٤٠٣)، وكان الوزن النسبي لعموم المحور (٠.٦٠٣)، بدرجة موفقة (اتفق إلى حد ما)، والجدول رقم (٥) يبين ذلك:

جدول (٥): الوسط الحسابي المرجح, الانحراف المعياري, معامل الاختلاف, الاهمية النسبية للمحور الرابع مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها المتعلقة بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المصرف.

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_{22}	تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في قرار تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي.	2.3000	1.4419	0.63	0.46	لا اتفق
X_{23}	تمارس لجنة التدقيق عملية فحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصرف.	2.6333	1.4967	0.57	0.53	متق الى حد ما

X_{24}	تقوم لجنة التدقيق بترشيح من يشغل وظيفة مدير التدقيق الداخلي.	2.1000	1.0938	0.52	0.42	لا اتفق
X_{25}	تساهم لجنة التدقيق في تحديد راتب مدير التدقيق الداخلي في المصرف ومكافآته.	1.8000	0.7143	0.39	0.36	لا اتفق تماما
X_{26}	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.	3.7667	1.1043	0.29	0.76	اتفق
X_{27}	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذهم لمهامهم.	3.2667	1.4605	0.45	0.66	اتفق
X_{28}	تشرف لجنة التدقيق على استقلال المدقق الداخلي.	2.1667	1.1472	0.52	0.44	لا اتفق
X_{29}	تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين المدققين الداخليين وإدارة المصرف.	4.6333	.66868	0.15	0.92	اتفق تماما
X_{30}	تقوم لجنة التدقيق بفحص نتائج التدقيق الداخلي.	3.6000	1.3796	0.39	0.72	اتفق
X_{31}	يتم تسلم تقارير التدقيق الداخلي وتقييمها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر.	3.0000	1.1447	0.38	0.60	اتفق الى حد ما
X_{32}	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي.	3.9667	1.0333	0.25	0.80	اتفق
X_{33}	تقوم لجنة التدقيق بتحديد ومتابعة السياسات والمبادئ المحاسبية والمتعلقة بالإدارة المالية عن طريق التدقيق الداخلي.	3.9667	1.0662	0.28	0.80	اتفق
X_{34}	تقوم لجنة التدقيق بالإشراف والمراجعة على التقارير المالية	3.9667	1.0333	0.25	0.80	اتفق

	الفصلية والسنوية.					
X_{35}	تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بأخلاقيات وسلوك العمل.	2.1667	1.1167	0.50	0.44	لا اتفق
X_{36}	تشرف اللجنة على تقارير الادارة عن تقييمها لفعالية بيئة الرقابة الداخلية وتقييم أدائهم.	2.9333	1.4125	0.48	0.58	اتفق الى حد ما
X_{37}	تقوم اللجنة وبالتعاون مع مجلس الإدارة بمراقبة وتقييم أداء قسم التدقيق الداخلي .	3.2000	1.2972	0.41	0.64	اتفق الى حد ما
X_{38}	تقوم لجنة التدقيق بمناقشة إدارة مخاطر العمل المصرفي مع الإدارة بشكل منتظم.	2.7333	.98027	0.37	0.54	اتفق الى حد ما
X_{39}	قيام لجنة التدقيق بعقد اجتماعات دورية مع المدققين الداخليين بما يتعلق بالبيانات والقوائم المالية وبما يتضمن النظر في متطلبات انجازها والإطلاع على خطة الرقابة الموضوعة للوقوف على نسب التنفيذ.	2.3333	0.8840	0.39	0.46	لا اتفق
X_{40}	تعقد لجنة التدقيق لقاءات خاصة مع المدقق الداخلي عن بحث القضايا ذات الصلة بأعمالها.	4.0000	1.2594	0.33	0.80	اتفق
X_{41}	وجود إجراءات ميدانية لعمل الرقابة الداخلية تغطي كافة الحسابات والبنود.	2.3000	1.1188	0.48	0.46	لا اتفق
X_{42}	الوقوف على التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي حول كيفية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات.	3.1667	1.0531	0.34	0.64	اتفق الى حد ما
X_{43}	تحديد وتشخيص المخالفات ومتابعة وتصفية المخالفات الشخصية.	2.2333	1.1043	0.50	0.45	لا اتفق
	المعدل العام للمحور	**3.01060**	**1.1368**	**0.403**	**0.603**	**اتفق الى حد ما**

عند تحليل بيانات الجدول (٥) الى الاثنان وعشرون متغيرا والتي استهدفت قسم التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث، والتي تعّد الشريحة المهمة في موضوع البحث كونهم على صلة مباشرة بلجان التدقيق، نجد ان نصف هذه المتغيرات كانت متوسطاتها المرجحة اقل من (٣) اي انها غير ايجابية, فقد حصل متغير (X_{22}) (تقوم لجنة التدقيق بالمشاركة في قرار تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي)، وكذلك المتغير (X_{23}) (تمارس لجنة التدقيق عملية فحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصرف) ، وأيضا المتغير (X_{24} تقوم لجنة التدقيق بترشيح من يشغل وظيفة مدير التدقيق الداخلي، وأيضا المتغير (X_{25}) تساهم لجنة التدقيق في تحديد راتب مدير التدقيق الداخلي في المصرف ومكافآته، والذي حصل على أقل نسبة موافقة، وهنالك متغيرا واحدا فقط متفق تماما وهو المتغير(X_{29}) والذي يشير الى (تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين المدققين الداخليين وإدارة المصرف). وهنالك ستة متغيرات متفقة, المتغيرات المتبقية, ستة منها متفقة الى حد ما, **وهذا ما يعزز فرضية البحث الثالثة (بوجد تحديات وعقبات تواجه عمل لجان التدقيق في المصارف التجارية الخاصة بسبب ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات)**

سادسا: تحليل إجابات أفراد عينة البحث (أعضاء لجان التدقيق وقسم التدقيق والرقابة الداخلية) للمحور الخامس

كشفت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف، والوزن النسبي, ودرجة الموافقة لعموم المحور الرابع **(مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها المتعلقة بنظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المصرف)** وقد بلغ الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٠٠١٣٨)، وحصل الانحراف المعياري (١.١٢٦٤)، وبلغ معامل الاختلاف (٠.٣٩٧)، وكان الوزن النسبي لعموم المحور (٠.٦٠١)، بدرجة موفقة (اتفق إلى حد ما)، والجدول رقم (٦) يبين ذلك:

جدول (٦): الوسط الحسابي المرجح, الانحراف المعياري, معامل الاختلاف, الاهمية النسبية للمحور الخامس آليات عمل لجنة التدقيق.

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_{44}	لدى لجنة التدقيق خطة عمل لنشاطها خلال السنة والاجتماعات المتعلقة به.	2.6333	1.4015	0.54	0.52	اتفق الى حد ما
X_{45}	وجود أهداف واضحة ومحددة لعمل لجنة التدقيق.	3.1000	1.2415	0.40	0.62	اتفق الى حد ما
X_{46}	لدى لجنة التدقيق في كل اجتماع جدول أعمال مكتوب يوزع على أعضاء اللجنة قبل موعد الاجتماع.	2.9667	1.0333	0.34	0.59	اتفق الى حد ما
X_{47}	توزع لجان التدقيق ملخصات المواد المدرجة على جدول الأعمال قبل عدة أيام من عقد الجلسة على أعضاء اللجنة لإعطائهم الوقت الكافي لدراستها وتسجيل ملاحظاتهم عليها.	2.6667	1.0283	0.38	0.54	اتفق الى حد ما
X_{48}	تعمل لجنة التدقيق على مشاركة كل من المدققين الداخليين والخارجيين في اجتماع لجنة التدقيق المتعلقة بالقوائم المالية.	2.1667	1.1472	0.52	0.44	لا اتفق
X_{49}	تعقد لجنة التدقيق لقاءات خاصة مع كل من المدقق الخارجي والداخلي عند بحث القضايا ذات الصلة بأعمالهم.	2.2333	1.1043	0.49	0.45	لا اتفق
X_{50}	يقوم رئيس لجنة التدقيق بدور فاعل قبل الاجتماعات عن طريق عقد لقاءات بشكل منفصل مع المدققين الداخليين والخارجيين والمدير المالي لمناقشة القضايا ذات الصلة معهم.	2.8000	1.3235	0.47	0.56	اتفق الى حد ما
X_{51}	تناقش لجنة التدقيق القضايا المدرجة على جدول الأعمال	4.0333	.92786	0.23	0.81	اتفق

	باهتمام وجدية.					
X_{52}	تدون لجنة التدقيق محاضر اجتماعاتها بشكل مفصل لكي يتم الرجوع إليها لمتابعة الإجراءات بشأن التوصيات المرفوعة للأطراف ذات العلاقة.	3.9667	1.0333	0.26	0.79	اتفق
X_{53}	الاطلاع على إجراءات نظم الرقابة الداخلية المعتمدة وبشكل مفصل.	3.1000	1.2415	0.40	0.62	اتفق الى حد ما
X_{54}	مدى التزام الأقسام المالية بتطبيق كافة القوانين والأنظمة والتعليمات.	3.2000	1.2972	0.41	0.64	اتفق الى حد ما
X_{55}	الإطلاع على إجراءات عمل إدارة المخاطر.	2.8333	1.0199	0.36	0.57	اتفق الى حد ما
X_{56}	الوقوف على وسائل التحفيز والتطوير المعتمدة داخل المصرف لتشجيع العمل الجيد والعمل على رفع أو تطوير نسب الأداء المتدنية.	2.2000	1.0635	0.48	0.44	لا اتفق
X_{57}	دراسة نظام التحفيز والتطوير المعتمد من قبل المصرف الخاص بتضمينه قدرات الموارد البشرية.	2.1667	1.1167	0.51	0.44	لا اتفق
X_{58}	تحديد نطاق عمل لجان التدقيق بشكل واضح يحدد الوحدات المشمولة والخاضعة لرقابة أو إشراف اللجان، والإجراءات والتعليمات التي تسهل عملها.	2.1333	1.1665	0.57	0.42	لا اتفق
X_{59}	اعتماد إجراءات للرقابة والتدقيق تحدد بشكل مفصل إجراءات التدقيق الميداني أو المكتبي أو الدوري.	2.1333	1.1366	0.54	0.43	لا اتفق
X_{60}	تحديد نماذج التقارير المعتمدة والإجراءات اللازمة بشأنها مع ضرورة تضمين التقرير خلاصة الملاحظات المسندة إلى التعليمات والمعايير والآثار المالية والمادية للملاحظات	3.0333	1.6291	0.54	0.60	اتفق الى حد ما

	الشخصية.					
X_{61}	تحديد آلية مناقشتها مع الجهات المعنية.	3.1000	1.2415	0.40	0.62	اتفق الى حد ما
X_{62}	تحديد الجهات التي يقدم لها التقرير.	4.0000	.83045	0.21	0.80	اتفق
X_{63}	متابعة التوصيات الواردة في التقارير ومتابعة نتائجها.	4.3000	.79438	0.18	0.86	اتفق تماما
X_{64}	تقييم السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل المصرف والوقوف على سياسات الاستثمار ومدى الالتزام بتطبيق المعايير المبينة أدناها: أ- معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. ب- معايير لجنة بازل. ت- سياسة المخاطر. ث- تصنيف Cameles متطلبات كفاية رأس المال.	2.7333	1.0148	0.37	0.55	اتفق الى حد ما
X_{65}	الوقوف على التصنيف الائتماني للمصرف.	3.8333	1.0854	0.28	0.77	اتفق
X_{66}	الوقوف على تحديثات ميثاق لجان التدقيق.	3.8667	1.1366	0.29	0.78	اتفق
X_{67}	الوقوف على مدى الاستجابة التنظيمية والاقتصادية للخدمات المصرفية المقدمة أو الممكن تقديمها.	2.8333	1.0199	0.36	0.57	اتفق الى حد ما
المعدل العام للمحور		**3.00138**	**1.1264**	**0.397**	**0.601**	**اتفق الى حد ما**

عند تحليل بيانات الجدول (٦) الى الاربع وعشرون متغيرا نجد ان اكثر من نصف هذه المتغيرات (١٣ متغيرا), كانت متوسطاتها المرجحة **اقل من (٣) اي انها غير ايجابية**, واحد عشر متغيرا اخر كان ايجابيا اي اكثر من المعدل (٣), مع عدم وجود اي متغير اتفق عليه المبحوثين بشكل تام, خمسة متغيرات اتفقت آراء المبحوثين عليها, واثنا عشر متغيرا اتفق المبحوثون الى حد ما عليها. اما المتغيرات التي لم يتفق

عليها المبحوثين فكانت ستة متغيرات. افضل المتغيرات كانتا المتغيران (X_{63}) و (X_{51}), واللذان ناقشا الفقرتين (متابعة التوصيات الواردة في التقارير ومتابعة نتائجها), و (تناقش لجنة التدقيق القضايا المدرجة على جدول الأعمال باهتمام وجدية). اقل المتغيرات هو المتغير (X_{59}) الذي يشير الى (اعتماد إجراءات للرقابة والتدقيق تحدد بشكل مفصل إجراءات التدقيق الميداني أو المكتبي أو الدوري). والمتوسط العام للمحور كان اعلى من الوسط الفرضي (٣) بقليل جدا وذهب الى الراي باتفاقه الى حد ما.

لقد أكدت إجابات أفراد عينة البحث إلى ما ذهبت أليه فرضية البحث الرابعة (يوجد تأثير عند تشكيل لجان التدقيق على وفق المعايير السليمة في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي)، حيث يلاحظ أن المتغيرات اتي حصلت على أدنى نسبة في إجابات أفراد عينة البحث هي التي عملية ضبط الأداء المالي والإداري، وهو ما يفسر سبب تدني المتغيرات في المحور الرابع والخاص بمهام لجان التدقيق في المصرف.

سابعا: تحليل إجابات أفراد عينة البحث (السادة مراقبي الحسابات) للمحور السادس

كشفت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف، والوزن النسبي, ودرجة الموافقة لعموم المحور الرابع **(مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها تجاه المدقق الخارجي)** وقد بلغ الوسط الحسابي العام لهذا المحور (٣.٩٢٦٦٦)، وحصل الانحراف المعياري (١.٠٢٢٦)، وبلغ معامل الاختلاف (٠.٢٦٤)، وكان الوزن النسبي لعموم المحور (٠.٧٨٥)، بدرجة موفقة (اتفق)، والجدول رقم (٧) يبين ذلك:

جدول (٧): الوسط الحسابي المرجح, الانحراف المعياري, معامل الاختلاف, الاهمية النسبية لمحور مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها تجاه المدقق الخارجي.

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_{68}	تتولى لجنة التدقيق بالتوصية	3.5000	1.4337	0.40	0.70	اتفق

	بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.					
X_{69}	تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.	3.2000	1.4757	0.46	0.64	اتفق الى حد ما
X_{70}	تقوم لجنة التدقيق بدراسة خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي.	3.5000	1.0801	0.31	0.70	اتفق
X_{71}	تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس إدارة المصرف بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة المصرف.	4.1000	0.8756	0.21	0.82	اتفق
X_{72}	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من أن إدارة المصرف توفر جميع التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بكفاءة وفاعلية.	4.4000	0.9660	0.22	0.88	اتفق تماما
X_{73}	تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم إخفاء إدارة المصرف أية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهام عمله المهني.	4.1000	1.1972	0.29	0.82	اتفق
X_{74}	تقوم لجنة التدقيق بالمساهمة في حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارة المصرف والمدقق الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.	4.1000	0.8756	0.21	0.82	اتفق
X_{75}	تقوم لجنة التدقيق بعقد اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي بدون حضور ممثل عن مجلس إدارة المصرف.	3.7000	0.9486	0.26	0.74	اتفق
X_{76}	تقوم لجنة التدقيق بتسلم نسخة من تقارير المدقق الخارجي لمتابعتها مع الجهات المعنية داخل المصرف.	4.1000	0.7378	0.18	0.82	اتفق
X_{77}	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وتقويم النتائج للتدقيق الخارجي المتعلقة بأوجه نشاط المصرف.	3.9000	.99443	0.25	0.78	اتفق

X_{78}	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة السياسات المحاسبية وتطبيق المعايير المحاسبية للإبلاغ المالي مع مدقق الحسابات الخارجي.	4.2000	0.7888	0.19	0.84	اتفق
X_{79}	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة أي خلافات او صعوبات تواجه مدقق الحسابات الخارجي مع الادارة العليا ومتابعة ما إذا كانت هناك نشاطات غير قانونية تطلب منه.	3.9000	0.8765	0.23	0.78	اتفق
X_{80}	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة مدقق الحسابات الخارجي في حال ممارسة الضغوط عليه مما قد يؤثر على استقلالية التدقيق.	3.8000	1.2292	0.32	0.76	اتفق
X_{81}	قيام لجنة التدقيق بعقد اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي بما يتعلق بالبيانات والقوائم المالية وبما يتضمن النظر في إمكانية تقديم الدعم للمدقق الخارجي في ضوء المتطلبات.	4.2000	1.2292	0.29	0.84	اتفق
X_{82}	تعقد لجنة التدقيق لقاءات خاصة مع المدقق الخارجي عند بحث القضايا ذات الصلة بأعمالهم.	4.2000	0.6324	0.15	0.84	اتفق
	الوسط الحسابي العام للمحور	**3.92666**	**1.0226**	**0.264**	**0.785**	**اتفق**

عند تحليل بيانات الجدول (٧) والتي بلغت خمسة عشر متغيرا نجد ان جميعها كانت اكثر من الوسط الفرضي (٣), وان الغالبية العظمى من المتغيرات كانت متفقة مع ما ذهب اليه اسئلة المحور وبلغ عدد المتفقين (١٣) موظفا, اما الاثنان الآخران فاحدهما كان متفق تماما للمتغير (X_{72}) الذي يدعي (تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من أن إدارة المصرف توفر جميع التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بكفاءة وفاعلية), بوسط حسابي (4.4), وانحراف معياري (0.97), ومعامل اختلاف (22%), وحصل على نسبة اتفاق قدرها (88%). اما المتغير الاخير المتفق الى حد ما فكان (X_{69}), الذي يدعي (**تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على عمل مدقق**

الحسابات الخارجي), بوسط حسابي (3.2) يعتبر المعدل الادنى من بين المتغيرات الخمسة عشر, ومعامل اختلاف (0.46) ونسبة اتفاق (64%).

وترى الباحثة أن من الأخطاء الشائعة هو ضعف العلاقة بين لجنة التدقيق ومراقب الحسابات الخارجي وترك الموضوع للإدارة التنفيذية، فيما يخص قبول العروض ومناقشة البيانات وغيرها، وعدم الاجتماع الدوري بين لجنة التدقيق ومراقب الحسابات المستقل ومناقشة خطة العمل المعروضة، والتأكد من استقلاليته وموضوعيته.

٣-٣-٣ خلاصة تحليل نتائج الاستبيان

١- اكد اختبار الفا كرونباخ (Cronbach Alfa) صدق وثبات الاستبيان حيث كانت قيمه لجميع المحاور اكثر من (0.7), وان فقرات الأستبانه تعد جيدة جدا لتحقيق الأستقرار والتماسك.

٢- اجابات المبحوثين كانت تتوزع توزيعا طبيعيا حسب ما ورد في رسومات التوزيع الطبيعي الواردة في الملحق, وكذلك اختباري (Skewness, Kurtosis).

٣ – تحليل اجابات المبحوثين حسب المحاور كانت الآراء متفقة تماما على فقرات المحور الثالث والخاص بدور سوق العراق للاوراق المالية بلجان التدقيق, يليه المحورين الثاني والذي تشمل فقراته (مدى ممارسة لجنة التدقيق لواجباتها ومسؤولياها وفق تعليمات البنك المركزي) و السادس التي كان عنوان فقراته (مهام لجنة التدقيق ومسؤولياتها تجاه المدقق الخارجي), والمحوران الاضعف هما الرابع والخامس اللذان متفقان الى حد ما مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذين المحورين كانت لهما نفس العينة من المبحوثين:

- المحور الثاني: متفق
- المحور الثالث: متفق تماما
- المحور الرابع: متفق الى حد ما

- المحور الخامس: متفق الى حد ما
- المحور السادس: متفق

٤ – اوضح التحليل العاملي ان افضل المتغيرات حسب المحاور كانت:

- ✓ المحور الثاني: المتغيرين X_1 و X_3
- ✓ المحور الثالث: المتغيرين X_{16} و X_{18}
- ✓ المحور الرابع: المتغيرين X_{29}و X_{30}
- ✓ المحور الخامس: متغير واحد فقط X_{63}
- ✓ المحور السادس: متغير واحد فقط X_{72}

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. تعد لجان التدقيق من اللجان الضرورية التابعة لمجلس إدارة الشركة , والتي تزداد أهميتها نتيجة الحاجة لهذه اللجان بوصفها إحدى أدواته المهمة لتنفيذ بعض مهامه المتعلقة بالرقابة والإشراف على أداء عمل الإدارة التنفيذية , و العمل على زيادة فعالية واستقلالية المدقق الداخلي والمراقب الخارجي ودعم أنظمة الرقابة الداخلية .

٢. تأتي أهمية لجان التدقيق بالعامل الخارجي, ومتمثل بحماية مصالح وحقوق المساهمين, لاسيما بعد الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والتي احد أهم أسبابها التلاعب بالتقارير المالية للشركات العالمية , وتظهر أهمية لجان التدقيق أيضا بتطور الأسواق العالمية وتوسعها في الأعمال التجارية مما قد ينشئ منافسة بين هذه الشركات , التي تتطلب وجود هذه اللجان لبحث الموضوعات التي تخدم عمل الشركات ومراقبة سياساتها المالية والمحاسبية .

٣. أن تبني الوحدات الاقتصادية لفلسفة الحوكمة الرشيدة ، أدى إلى لجوئها في تبني وتنفيذ آليات لجان التدقيق وبشكل فاعل، وذلك لأهمية وجود نظام رقابي

يساعد على اكتشاف الأخطاء بوقت قصير والذي ينعكس على عملية ضبط الأداء المالي والإداري.

٤. إن من المهام المهمة للجان التدقيق هو دورها في ضمان جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة، والذي بدوره ينعكس على عملية ضبط الأداء المالي والإداري في المصارف.

٥. بينت إجابات غالبية أفراد عينة البحث ولجميع المحاور بعدم معرفتهم بالجهة التي ينبغي أن تقوم بتشكيل لجنة التدقيق.

٦. اوضح تحليل النتائج لقسم التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف التجارية الخاصة ان نصف هذه المتغيرات كانت متوسطاتها المرجحة اقل من (٣) اي انها غير ايجابية.

٧. بينت إجابات أفراد عينة البحث إلى ما ذهبت أليه فرضية البحث الرابعة (يوجد تأثير عند تشكيل لجان التدقيق على وفق المعايير السليمة في عملية ضبط الأداء الإداري والمالي)، حيث يلاحظ أن المتغيرات التي حصلت على أدنى نسبة في إجابات أفراد عينة البحث هي التي عملية ضبط الأداء المالي والإداري، وهو ما يفسر سبب تدني المتغيرات في المحور الرابع والخاص بمهام لجان التدقيق في المصرف.

ثانيا: التوصيات

١. ضرورة تشكيل لجنة التدقيق على وفق ما جاء في المعايير الدولية ذات العلاقة والبورصات (أسواق المال) والمنظمات المهنية الدولية، فضلاً عن تعليمات البنك المركزي العراقي.

٢. ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى إدارات المصارف التجارية الخاصة بإظهار دور لجان التدقيق.

٣. ضرورة سعي المنظمات المهنية إصدار إرشادات وقواعد السلوك المهني تعمل على تطوير عمل لجنة التدقيق في المصارف التجارية الخاصة وتكون بخصوص ما يأتي :

- تشكيل لجنة تدقيق
- تحديد سلطات ومهام لجنة التدقيق
- بيان علاقة لجنة التدقيق بكل من مجلس الإدارة ، والإدارة ، والمدققين الداخلين والخارجين
- التركيز على الاستقلالية وامتلاك المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء لجنة التدقيق
- إدراج تخصيص مالي في الموازنة التقديرية للصرف خاصة بلجنة التدقيق لتنفيذ مهامها بصورة ملائمة ، وان يحضر الاجتماع السنوي رئيس اللجنة والأعضاء ، فضلاً عن دعوة كل من المدقق الداخلي والخارجي والمدير المالي الى حضور اجتماعات اللجنة. وان يتم توثيق الاتصال فيما بينهم .
- تقويم نظام الرقابة الداخلية .
- تطبيق نظام الحوكمة في المصارف التجارية الخاصة العراقية عن طريق تفعيل قواعد هذا النظام (الإفصاح ، والشفافية ، والعدالة والإنصاف ، والانضباط ، الاستقلالية ، والمسؤولية والمساءلة ، والمسؤولية الاجتماعية) من اجل رفع أداء هذه المؤسسات والقضاء على الفساد الإداري والمالي فيها.

٤. رفع أداء أجهزة الرقابة الداخلية وإعادة النظر بأنظمتها ووضع المعايير اللازمة لذلك مع ضرورة التنسيق مع ديوان الرقابة المالية من اجل مواجهة آفة الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية الخاصة بشكل جدي بما يسمح بتحقيق أهدافها والارتقاء بواقع أدائها المالي والإداري.

٥. على المصارف التجارية الخاصة ولاسيما عينة البحث أن تراعي عند تشكيل لجان التدقيق والمؤهلات ، والاستقلالية لأعضاء لجنة التدقيق .

٦. ضرورة إعداد تقرير من قبل لجنة التدقيق يقدم إلى مجلس الإدارة والمساهمين، وأعضاء الجمعية، يوضح فيه تقويم أداء الأقسام المالية والإدارية والرقابية داخل الوحدة الاقتصادية وأهم الملاحظات الخاصة بعمل المدقق الخارجي . ويرفق هذا التقرير مع اقتراح أو ترشيح مدقق خارجي للفترة القادمة.

٧. ضرورة عناية الأجهزة الرقابية والإشرافية المختلفة التي تخضع لها المصارف التجارية الخاصة إلى التنسيق فيما بينها لمنع تداخل صلاحياتها ومسؤولياتها , وبالتالي تفعيل دورها الرقابي على عمل هذه المصارف والتحقق من مدى التزامها بتطبيق القوانين والتعليمات النافذة , وكذلك مدى التزامها بتشكيل اللجان التابعة إلى مجلس الإدارة ومن ضمنها لجان التدقيق .

المصادر

١. قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٢. اسماعيل , فايزة محمود، (٢٠١٤) , لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بشركات المساهمة في مصر , دراسة ميدانية استطلاعية , المجلة المصرية للدراسات التجارية , كلية التجارة , جامعة المنصورة , المجلد (٢٠) العدد الأول.

٣. سليمان ، محمد مصطفى ، (٢٠١٦)، " حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين " ، الدار الجامعية ، مصر.

٤. الحسيني ، فلاح حسن عداي، والدوري ، مؤيد عبدالرحمن، (٢٠١٤)" ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان.

5. Grant Thornton , 2017 " Considerations for the Audit of Expected Credit Losses.

6. Wild Loya, 2009, Marketing Strengths and Weakness of the Companies. An Important tool to determine -Audit3.

7. Knapp, Michael. C., (2001), ”An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management” Journal of Accounting Research, pp.194-205.
8. Arens, Alven. Elder, Randal and Beasley, Mark (2003) "Auditing and assurance services: an integrated approach", 15th edition, Pearson Ltd.
9. Spira, L. F.,(2003), "Audit Committees: Begging the question?” Corporate Governance, An International Review, Vol. (11) Issue.3. Pp.183-188.
10. Cohen ,Daniel A. (2014) Quality of Financial Choice : Determinants Economic Consequnces, London business School Accounting .
11. Kohler, Annette, G.,(2015), ”Audit Committee in Germany–Theoretical Reasoning and Empirical Evidence” Schmalenbach Business Review, Vol. 57 pp.229-252.